قوله والقبض في الحشو زحاف لانه لا يلزم فيه قوله يخرج به شيئان
اعم من ان يكونا علة او زحافا قوله مطلقا اي سواء كان
علة او زحافا قوله على ان يكون الثاني اه حال
من قوله قيد واحد قوله خصوصا نصب على المصدرية
والجملة معترضة او على الحالية بمعنى مخصوصة
قوله ان التاسيس خير من التاكيد ما كان لتقرير
المعنى الحاصل قبله والتاسيس ما كان
لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله والتاكيد
لا يرجح عليه لان حمل الكلام على الافادة خير
من حمله على الاعادة قوله ومعه شيء آخر اي
وفي المحل بانهما قيد واحد قوله لا يفهم
ابتداء اشارة الى كونه منفهما بعد تصور
معنى التخصيص قوله فهل هي مقصود
ذكرها اي ذكر زحاف الاعاريض
والضروب واحوال عروض المتدارك
وضربه قوله لانا نقول تخصيص الشيء
بالذكر لا يدل على نفي ما عداه اه اقول

قال الشارح واحدهما زحاف الاعاريض اه لان قوله
تقصدت ان اذكره لا يخرج ذكر الزحاف لجواز الذكر
بغير القصد ولما قيد الذكر بتخصيصه بالعلل يخرج
زحافهما وهي الشارح وثانيهما احوال عروض
المتدارك اه ووجه الاخراج
ان في قوله تقصدت ان اذكره اشارة
الى عدم القصد ذكر علل عروض المتدارك
وضربه والا يكون الاعاريض
والضروب اكثر من المذكورة كما حرر
وعدم القصد الذكر لا ينافي الذكر
بغير قصد ولما كان خاصة كان الذكر
مخصوصا بالعلل المعدودة المذكورة
ولا يتجاوز الى غيره هكذا رايت
بحر في اطراف [illegible] كتاب [illegible]
والله اعلم قائله وليس له معنى
محصل [illegible]

[illegible]

قوله بناء على ان يكون اه
متعلق بكانا منصوب المحل على انه حال من
قوله قيد واحد وليس على هنا للعلاوة
وهو ظاهر ولا للتحويل لان معنى على
التحويلية الاستدراك والاضراب وهو لا يكون
الا خبرا لمبتدا محذوف اي والتحقيق على
ان يكون ينقضي ان يكون الجملة الاولى
واقعة على غير التحقيق
والفرق بين على للعلاوة وبين على للتحويل
ان على العلاوية يكون بمعنى مع كقول
القائل ابني لو يؤد حق الابوة ولم
يكرمني على انه وهبت له دارا واعطيت
له مالا فانه على فيه ليست للاستدراك
والاضراب لان الجملة الاولى وقعت
على التحقيق ولم ترده لابطال ما قبلها
فلا يكون للتحويل بل هو علاوة بمعنى
مع صرح به ابن الوجيهي في شرح المغني

اقول هذا في النصوص دون الروايات
وقد نقلنا في التحفة عن الكتب المعتبرة
ان التخصيص بالذكر يدل على نفي الحكم
عما عداه قوله ومن الناس اه خبر مقدم
على المبتدا او مبتدا على ما صرح التفتازاني
[redacted] في حاشية الكشاف قوله الذي
هو غير الانواع زحافا واما الابقاء على حاله
الاصلية في الحشو فلا يكون علة ولا زحافا
كما في المذهب الاول قوله وكل واحد من حالتي
العروض والضرب علة فعلى هذا يكون
مشعثة عروض الخفيف ومشعث ضربه
علة لوقوعه في العروض والضرب وان لم يلزم
قوله اكثر من المذكورة وذلك لان العلل على
هذا الاصطلاح عام من العلل على
الاصطلاح الاول ولا شك ان العام اكثر
افرادا من الخاص قوله الا ان المص اي لم يذكر المص جميعها
لكنه ذكرها قوله وترك ما هو اشد اي اقل بقرينة عطف

الاصل لفظ التخصيص والخصوص [illegible] ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور كذا في شرح المفتاح [illegible]

ووقع في بعض النسخ النذل موضع النذر والنذل الخسيس من الناس المحتقر في جميع احواله والمراد ايضا القلة

[illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)